



اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان  
National Human Rights Committee

كلمة الدكتور / علي بن صميخ  
المري  
رئيس اللجنة الوطنية لحقوق  
الإنسان  
في ورشة الدوحة  
\*\*الحل السلمي للنزاعات و  
الانتقال الديمقراطي\*\*

أرحب بحضراتكم ، ويطيب لي  
في مستهل كلمتي أن أعرب  
لجمعكم الكريم عن خالص  
التقدير والامتنان لتشريفكم  
حضور أعمال هذه الورشة التي  
تتمحور حول واحد من أهم  
وأدق الموضوعات ذات الصلة  
الوثيقة بحقوق الإنسان و  
أعمقها وأبعدها أثرا على  
مجمل حقوق الإنسان وحرياته،  
وهو (الحل السلمي للنزاعات  
والانتقال الديمقراطي)،  
والتي تنظمها اللجنة  
الوطنية لحقوق الإنسان بدولة  
قطر بالشراكة والتعاون مع  
المؤسسة العربية  
للديمقراطية، في إطار  
التحضير لمنتدى المستقبل  
المزمع عقده بالدوحة في  
ديسمبر من العام الجاري.

### الحضور الكرام :

مما لا شك فيه أن التسوية  
السلمية للنزاعات من أهم

المبادئ التي حظيت باهتمام المجتمع الدولي واتخذت مكانة بارزة على الساحة الدولية منذ عهد ليس بقريب، وباتت من أعمق القيم رسوخا التي توافق عليها المجتمع الدولي منذ إبرام ميثاق الأمم المتحدة بمؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ التي تمثلت مقاصدها الرئيسية وفقاً لما أشارت إليه المادة الأولى من ميثاقها في حفظ الأمن والسلم الدوليين والتذرع بالوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية وفقاً لمبادئ العدالة والقانون الدولي، وإنماء العلاقات الودية بين الأمم، و تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية وتعزيز احترام حقوق الإنسان للناس كافة دون تمييز من أي نوع، وذلك اثر ما شهده المجتمع الدولي من

معاناة من ويلات الحروب التي  
جلبت على الإنسانية - وحسبما  
أشارت إليه ديباجة الميثاق  
- أحرانا يعجز عنها الوصف .  
وقد أعاد المجتمع الدولي  
التوافق والتأكيد على هذه  
القيم بما تضمنه إعلان  
الألفية من التوافق والتصميم  
على إقامة السلام العادل  
والدائم في جميع أنحاء  
العالم، ودعم كل الجهود  
الرامية إلى حل المنازعات  
بالوسائل السلمية وفقا  
لمبادئ العدالة والقانون  
الدولي واحترام حقوق الإنسان  
وحرياته الأساسية والتعاون  
الدولي على حل المشاكل  
الدولية الاقتصادية والاجتماعية  
والاجتماعية والثقافية ذات  
الطابع الإنساني، والعمل على  
تنمية ثقافة السلام والتسامح  
والحوار بين الحضارات.

وما من شك في أن النزاعات بكافة صورها دولية كانت أم محلية وأيا ما كانت أسبابها قبلية أم دينية أم مذهبية أو سياسية من أبلغ ما يمكن أن يحيط بحقوق الإنسان من مخاطر، لاسيما إذا أفضت هذه المنازعات إلى الحروب أو النزاعات المسلحة التي تتعرض فيها حقوق الإنسان لأخطر وأفظع أنواع الانتهاكات، فضلا عن تداعياتها وآثارها الجسيمة التي تمس مجمل حقوق وحريات الإنسان.

### الإخوة الكرام:

لقد كانت الديمقراطية بمقوماتها وأركانها وستبقى من القيم الجوهرية التي شغلت الفكر الإنساني منذ أمد بعيد، وستظل مسألة حيوية تتمسك بها وتتطلع إليها وتنشدها كافة الأمم

والشعوب، وقد أضحت  
الديمقراطية بذاتها -  
وحسبما تؤكد علي ذلك  
المواثيق الدولية لحقوق  
الإنسان ذات الصلة - أحد أهم  
حقوق الإنسان، كما أن  
مقوماتها وأركانها الأساسية  
تجسد كل منها بدورها أحد  
أهم هذه الحقوق، فمما لا شك  
فيه أن سيادة القانون و  
دولة المؤسسات واستقلال  
القضاء والفصل بين السلطات  
والتداول السلمي للسلطة و  
إقامة الانتخابات الحرة  
والتي تعد أهم مقومات  
ومعالم النظم الديمقراطية  
هي بذاتها حقوق أساسية لكل  
إنسان، كما يجسد الانتقال  
الديمقراطي أحد أهم وسائل  
الحل السلمي للنزاعات  
السياسية، ومن ثم كان  
الترابط الوثيق بين شقي  
موضوع هذه الورشة من ناحية

وحقوق الإنسان من ناحية أخرى.

كما تأتي العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني كعلاقة تبادلية تكاملية لا تنفصم ولا يمكن لأي منهما أن ينشأ في غيبة الآخر، إذ يشكل المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة أهم قنوات المشاركة الشعبية التي تعد بمثابة البنية التحتية للديمقراطية بما تنهض به هذه المؤسسات من دور رئيسي في ترسيخ ثقافة مجتمعية تدفع لبناء مجتمع واع بقيم الديمقراطية مؤهل لممارستها بأفضل الوسائل، ومن ثم كان دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية دور أساسي ذو آثار إيجابية مترامية الآفاق متعددة الأبعاد في سياق التوجه الديمقراطي.

ولا يقل دور هذه المؤسسات في  
الحل السلمي للنزاعات في  
فاعليته ومبلغ أثره عن  
دورها في تعزيز  
الديمقراطية، إضافة إلى  
الدور الوقائي لهذه  
المؤسسات في تعميق وترسيخ  
ثقافة السلام وقيم التسامح،  
فقد كشف الواقع الدولي عن  
ما يمكن أن تؤديه هذه  
المؤسسات أيضاً من دور هام  
وفاعل في صنع وإقامة السلام  
بالعديد من الوسائل والتي  
تأتي في طليعتها وأهمها  
تولي دور الوساطة في  
مفاوضات ومبادرات التفاهم  
بين أطراف النزاعات فضلا عن  
دورها الرئيسي والفاعل في  
إعادة التعمير والتنمية  
بمناطق النزاعات أعقاب  
التسوية السلمية لها، بما  
أضحت معه هذه المؤسسات أحد  
الآليات الهامة و الفاعلة



للحل السلمي للنزاعات  
والوقاية منها.  
وانطلاقاً من إيمان اللجنة  
الوطنية لحقوق الإنسان بدولة  
قطر بما تنعم به البلاد من  
الأجواء الآمنة الداعمة  
لتعزيز قيم الديمقراطية  
ونشر ثقافة التسامح والسلام  
التي أثمرت عنها مسيرة  
الديمقراطية التي قاد  
ركابها حضرة صاحب السمو  
أمير البلاد المفدى ( حفظه الله  
) وولي عهده الأمين، وبهedy  
مما أكد عليه دستور البلاد  
الدائم من انتهاء الدولة  
النظام الديمقراطي وأن  
السياسة الخارجية لدولة قطر  
تقوم علي مبدأ توطيد الأمن  
والسلم الدوليين عن طريق  
تشجيع فض المنازعات الدولية  
بالطرق السلمية ودعم حق  
الشعوب في تقرير مصيرها  
وعدم التدخل في الشؤون

الداخلية للدول والتعاون مع الأمم المتحدة للسلام، وأن المجتمع القطري يقوم على دعائم العدل والإحسان والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق.

كان حرص اللجنة على الدعوة إلى تنظيم هذه الورشة بشراكة وتعاون مع المؤسسة العربية للديمقراطية، والتي نثق أنها ستكون فضاء رحبا ثرياً بالأفكار والرؤى الحضارية البناءة حول كيفية تعزيز وتطوير وتنمية القدرات في مجال الحل السلمي للمنازعات وتعزيز الديمقراطية والانتقال الديمقراطي، ودعم وتنمية دور وقدرات آليات الحل السلمي للنزاعات، ونتطلع وننشد من خلالها أن تسهم أعمالها في تكريس ثقافة السلام وقائم التسامح

والتعاون، ولتضيحي إحدى  
الحلقات المضيئة على طريق  
الرقى بالإنسانية، ومنارة  
نستشرف في ضوءها آفاق جديدة  
لعالم تسوده المزيد من قيم  
الحرية والعدالة والمساواة  
والتنمية والسلام والتسامح  
والإخاء لجميع بني البشر.  
وفي ختام كلمتي أسمحوا لي  
أن أتوجه بخالص الشكر  
والتقدير لوزارة الخارجية  
الكنديّة ووزارة الخارجية  
القطريّة لجهودهما في  
التحضير لأعمال منتدي  
المستقبل ومشاركتهما  
الكريمة في أعمال هذه  
الورشّة و أتمنى التوفيق  
لجمعكم الكريم والنجاح  
لأعمال هذه الورشّة.

والسلام عليكم ورحمة الله  
وبركاته ، ، ،